



مدخل لدراسات الشريعة

درس: 5

العقود الشرعية

د. كمال بلحرکتة

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

www.belherkate.ma

k.belherkate@uiz.ac.ma

الحقوق محفوظة للمؤلف المحرر

الترقيم الدولي:

978-9920-9386-7-9

الحكم الشرعي

المطلب الأول : الحكم الشرعي مفهومه و أقسامه

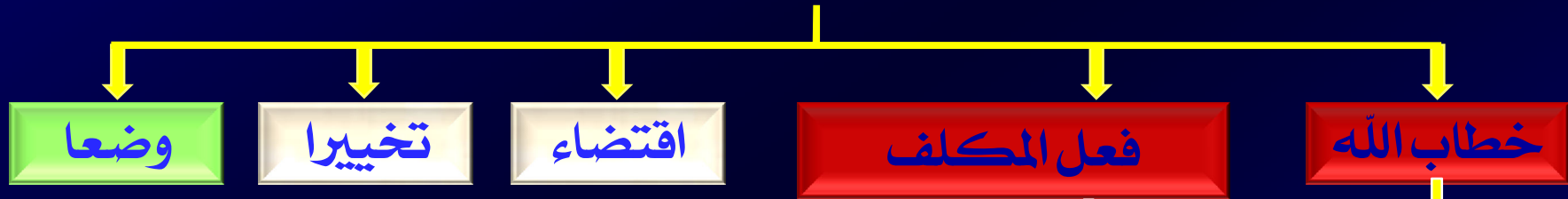
المطلب الثاني : الحكم التكليفي

المطلب الرابع : الحكم الوضعي

الحكم الشرعي : مفهومه و أقسامه

1 - مفهوم الحكم الشرعي

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً



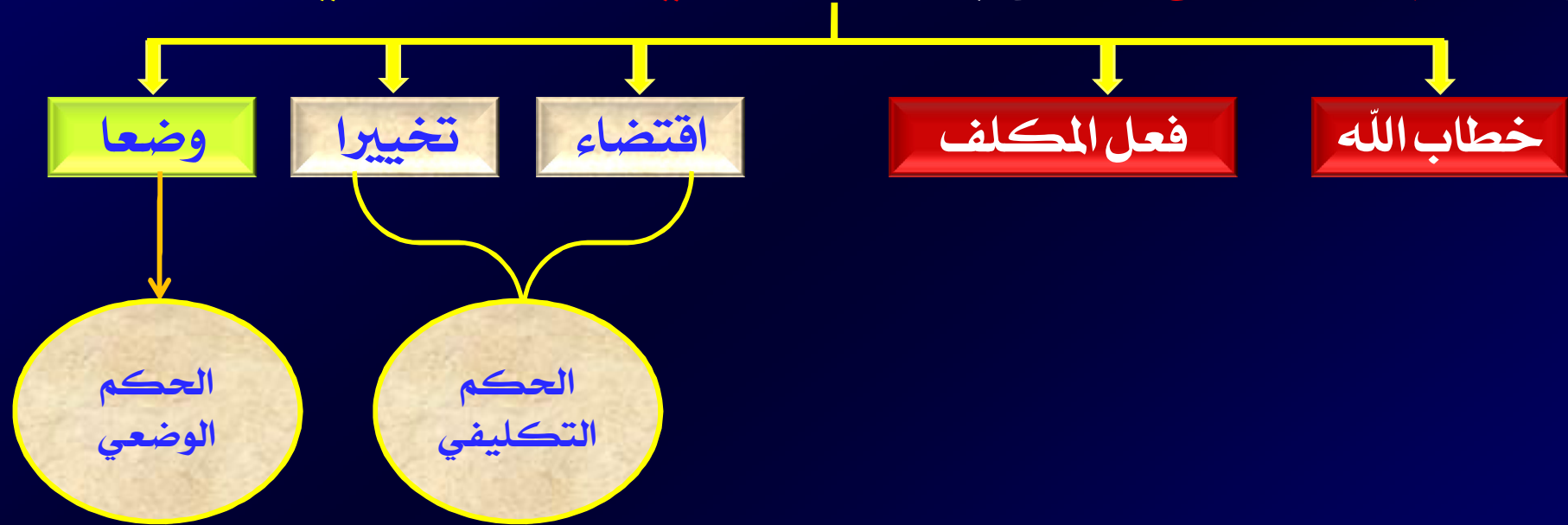
- نصوص الوحي : الكتاب والسنة،
- عموم الأدلة الشرعية التي تثبت بها الأحكام.

- فعل المكلف : الفعل الواحد ، لا يتعلق خطاب بجميع الأفعال .
- المكلف : المسلم ، البالغ ، العاقل .

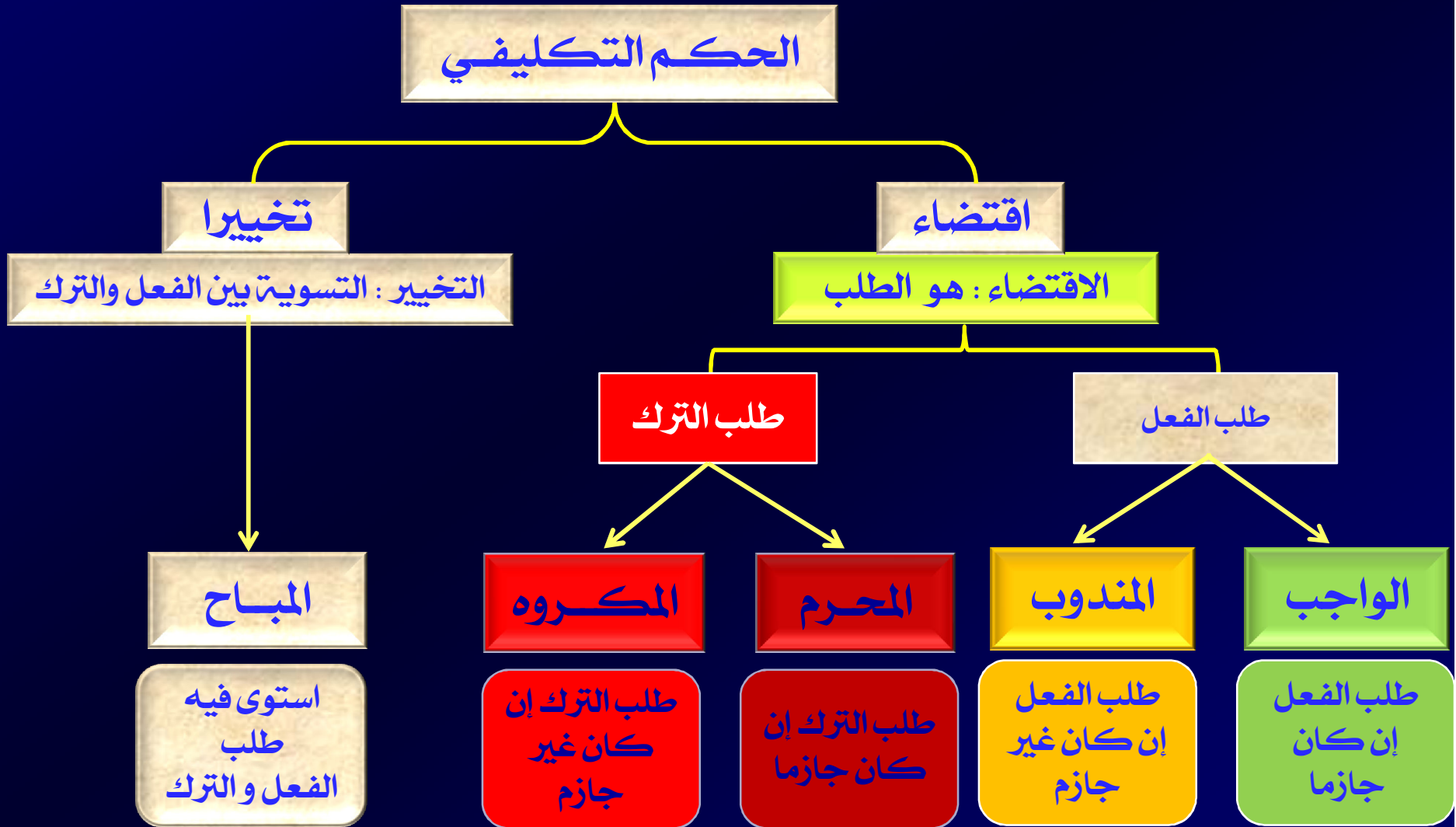
الحكم الشرعي : مفهومه و أقسامه

2- أقسام الحكم الشرعي

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييرا أو وضعاً



الحكم التكليفي



الحكم التكليفي : (1) - الواجب

1 - مفهومه :

"ما طلب الشارع من المكلف فعله على وجه الحتم واللزوم"

2 - صيغته :

يفهم الأمر عند الأصوليين من صيغ وأساليب وقرائن نذكر منها

1 - صيغة الأمر :

- وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة

3 - الفعل المضارع المقترن باللام :

- لينفق ذو سعة من سعته

4 - مادة فعل الأمر :

- كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم

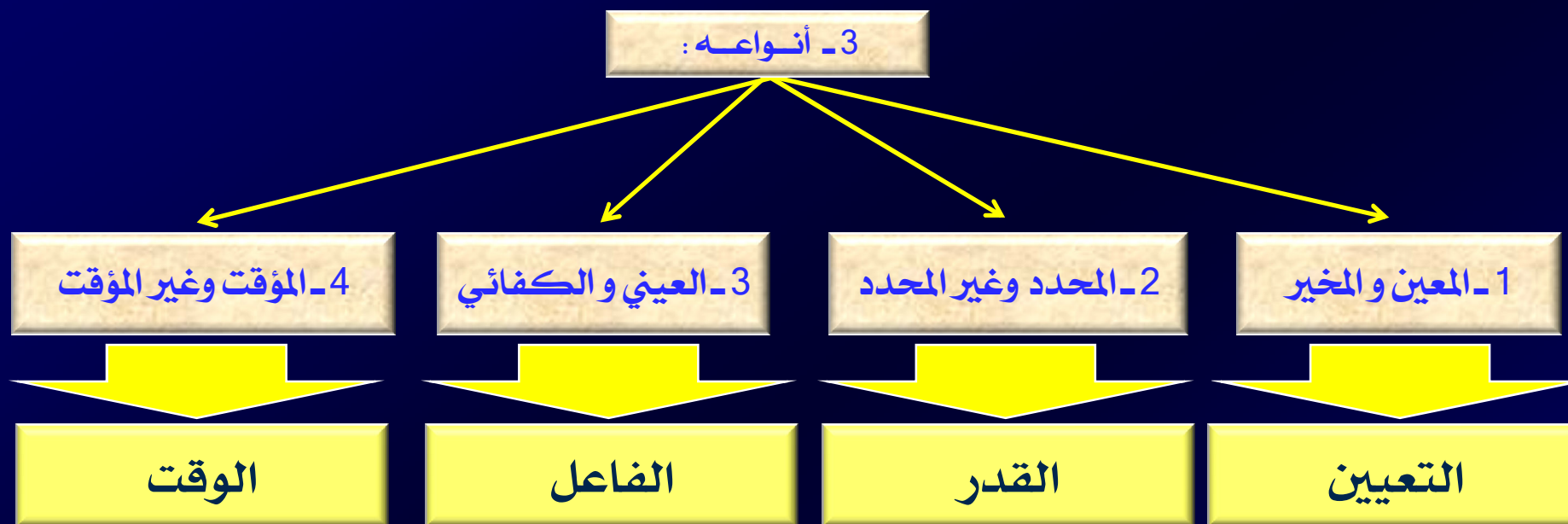
5 - القرائن : (كترتيب الائم أو العقوبة على الترك)

- ومن يكتمها فإنه آثم قلبه

6 - أساليب لغوية دالة على الطلب اللازم

- مثل "على" في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت

الحكم التكليفي : (1) - الواجب



الحكم التكليفي: الواجب

3- أنواعه:

1- المعين والمخير

2- المحدد وغير المحدد

3- العيني والكفائي

4- المؤقت وغير المؤقت

1-1- المعين:

- طلب الشارع فعله بذاته دون تخييره بشيء آخر: كالصلاة وصوم رمضان
- ما يترتب على البيع والشراء (ثمن ومثمن)، والكراء والإجارة (منفعة وأجرة)

1-2- غير المعين (المخير):

- خير فيه الشارع المكلف بين عدة أمور يجب عليه أحدها.
- مثل: كفارة اليمين حيث خير الحانث بين ثلاثة أشياء: إما إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة.

الحكم التكليفي : الواجب

3 - أنواعه :



2-1- المحدد :

- طلبه الشارع وحدد مقداره ، فلا تبيراً ذمته المكلف إلا بتحصيله كاملاً .
- فرائض الصلاة ، الزكاة ، الصيام ، الكفارات ، النذور ، رد المظالم .
- إذا فرض تعلق بذمته المكلف ، وأصبح ديناً عليه يجب قضاؤه .

2-2- غير المحدد :

- طلبه الشارع طلباً إجمالياً دون تحديد مقداره ، وإنما تحدد مقداره الحاجة الداعية إليه .
- الإنفاق في سبيل الله ، الاحسان إلى الناس ، إصلاح ذات البين ..

الحكم التكليفي : الواجب

3 - أنواعه :



1-3- العيني:

- "ما قصد حصوله منظورا بالذات إلى فاعله".
- يستقل فيه كل مكلف عن غيره، ويطلب بالأداء عينا بحيث لا يغني فيه بعض عن آخر.
- وتدخل فيه: أركان الإسلام، وبر الوالدين ..

2-3- الكفائي:

- "ما قصد حصوله من غير نظر إلى فاعله".
- فمتى حصل الفعل من واحد سقط الطلب عن الجميع، وإذا لم يتأد مطلقا أثم الناس جميعا..

الحكم التكليفي : (1) - الواجب

3 - أنواعه :

1 - المعين و المخير

2 - المحدد و غير المحدد

3 - العيني و الكفائي

4 - المؤقت و غير المؤقت

4-1 - غير المؤقت (المطلق)

- لم يقيد الشارع طلبه بوقت معين : الكفارة (في الصوم واليمين..)

4-2 - المؤقت :

- ما قيد الشارع طلبه بوقت معين : كالصلاة المفروضة ، صوم رمضان .
- فلا يصح إيقاعه قبل وقته ، ولا بعد خروج وقته .. و يوصف فعله بأحد الأوصاف

التعجيل

الأداء

الأربعين

الإعادة

القضاء

فعل الواجب قبل وقته
المحدد بإذن من الشارع:
- تقديم زكاة الفطر
قبل فجر العيد بيوم أو
يومينالالتيان ب الواجب أول
الوقت المحدد لها للمرة
الأولى :
- أداء الصلاة في الوقت
المحدد ابتداءالالتيان بالعبادة ثانية
أول الوقت المحدد
لخلل .
- إعادة الصلاة لفساد
الأولى .الالتيان بالعبادة بعد
خروج الوقت المحدد .
- الصبح بعد الشروق .
- العصر بعد الغروب .
- قضاء رمضان (الحائض)

الحكم التكليفي : (2) - المندوب

1- مفهومه :

"مطلوب شرعا من غير ذم على تركه مطلقا"

2- صيغه :

يعرف المندوب أو السنة بصيغ منها :

1- صيغة الطلب :

- (من توطأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالفعل أفضل)

2- الأمر مع قرينة دالة على عدم الوجوب :

- (إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)

2-1- كتابة الدين:

□ هذا الأمر بكتابة الدين

□ لكنه صرف عن الإيجاب إلى الندب بقرينة منصوطة في نفس الآية :

- (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أمانته وليتق الله ربه)

2-2- مكاتبة الرقيق:

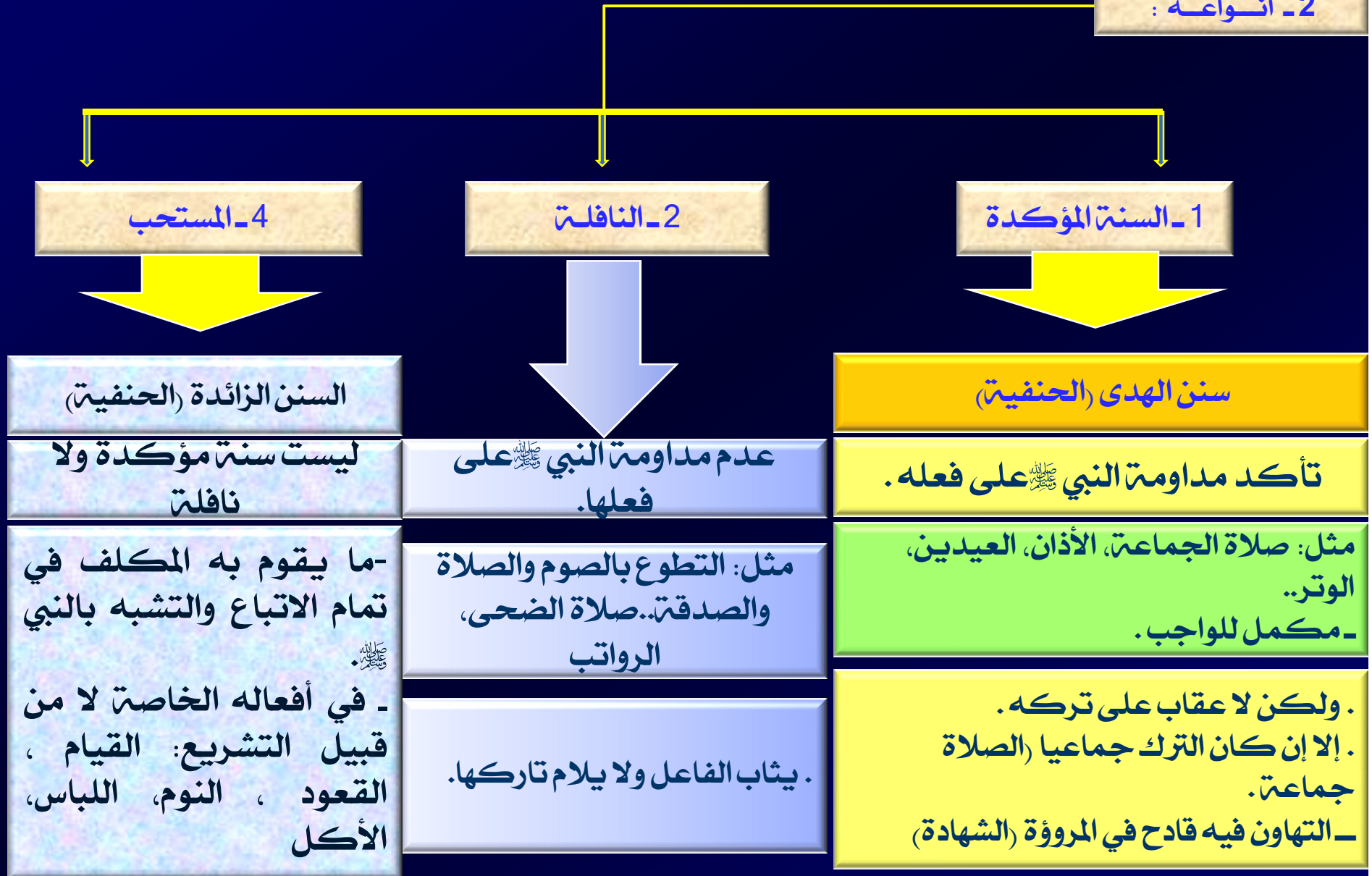
- (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا)

لكنه صرف الأمر هنا عن الإيجاب إلى الندب بقرينة غير خارجية غير
منصوص عليها وهي : أن المالك حر التصرف في ملكه :



الحكم التكليفي : (2) - المنذوب

2- أنواعه :





“ ما يكون فعله سببا للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعل ”

- قيد “من حيث هو فعل” خرج به المباح الذي يشغل عن فعل الواجب :
- كاللعب و الصيد الذي يستغرق وقت الصلاة ، أو يتسبب في ترك ^{الضروري}
- ترتب الذم على هذا الفعل بسبب ترك الواجب لا من حيث الفعل .





الحكم التكليفي : (4) - المحرم

2 - صيغته :

1 - مادة التحريم (حرم ، محرم ، لا يحل) :

- ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ - ﴿ وهو ممنوع عليكم ﴾ -
- ﴿ لا يهل لكم ﴾

2 - صيغ النهي عن الفعل أو الاقتراب منه :

- ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ -
- ﴿ ولا تقربوهن حتى يبصفرن ﴾

3 - طلب الاجتناب والترك :

- ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ -
- ﴿ فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾

4 - اقتران الفعل بوعيد أخروي أو بعقاب دنيوي :

- ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ﴾ -
- ﴿ والسارق والسارقة فاقصعوا أيديهما جزاء بما كسبا ﴾



الحكم التكليفي : (4) - المحرم

3 - أنواعه :

2- المحرم لغيره

1- المحرم لذاته

التحريم فيه ليس لذات المحرم،
وإنما لأمر اتصل به.

مثل:

- الصلاة في أرض مغصوبة.
- الحج بمال محرم.
- البيع وقت النداء للجمعة.
- الخطبة على الخطبة.

- فهذه الأمور إما واجبة أو مستحبة.
- ولكن اقترن بها ما جعلها حراما.

التحريم فيه لذات المحرم

مثل:

- الزنا، الخمر،
- الزواج من المحارم،
- السرقة، القتل..

- هذا المحرم باطل أصلا ووصفا :
- الزنا لا يثبت النسب..
- السرقة لا تنقل الملك..



الحكم التكليفي : (4) - المكروه

1- مفهومه :

“ ما طلب الشارع تركه، لا على وجه الإلزام والحثم ”

2- صيغته :

“ كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ”

1- لفظ الكراهة :

“ أبغض الحلال إلى الله الطلاق ”

2- لفظ دال على الكراهة :

3- النهي المقترن بما يصرفه عن التحريم :

﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ﴾

الحكم التكليفي : (4) - المكروه

3 - أنواعه :

4- الشبهات	2- خلاف الأولى	3- كراهة التنزيه	1- كراهة التحريم
- التي يغلب على الظن حلها. - لأن تركها أولى	مقابل المندوب	ما نهى عنه نهى تنزيه لا نهى تحريم	المحرم بدليل ظني (الحنفية)
	- ترك صلاة الضحى . - فطر من لم يتضرر بالصوم . - تتفاوت درجة الكراهة بتفاوت درجة المندوب .	- النهي عن الصلاة في : الطرقات معاطن الابل ، الحمام ، المقبرة عند المالكية . - ترك ركعتي تحية المسجد .	- البيع على البيع . - الخطبة على الخطبة . - لبس الحرير والذهب للرجال .

الفرق بين خلاف الأولى و كراهة التنزيه

سلطان الأول : ورد النهي عنه بدليل يخصه مثل : (تحية المسجد ، الصلاة في أوقات و أماكن النهي)

سلطان الثاني : اكتسب الكراهة من ترك المكلف المندوب : الفطر للمسافر ، ترك صلاة الضحى .

الحكم التكليفي : (5) - المباح

1- مفهومه :

“ما خير الشارع فيه بين الفعل والتترك من غير بدل”

2- صيغه

1- لفظ الحل :

- (وأحل الله البيع وحرم الربا)
- (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)

2- نفي الحرج أو الإثم أو الجناح:

- (ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج)
- (.. ولا جناح عليهن في آبائهن)

3- اقتران الأمر بما يفيد التخيير :

- (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أنا شئتم)
- (وإذا حللتم فاصطادوا)
- (فالن باشروهن)
- (فإذا قضيت الصلاة فانشروا في الأرض وابتغوا من رزق الله)

الحكم التكليفي : (5) - المباح

3 - تنبيهات

قال الإمام الشاطبي في الموافقات : "جميع الأحكام من وجوب، وندب، وحرمة، وكراهة، وإباحة، تختلف أحوالاً بحسب الكلية أو الجزئية"

1- يصير المندوب بالجزء واجبا بالكل :

الأذان : مندوب ؛ ولكن إذا ترك كليا صار تركه كترك الواجب .

2- المكروه بالجزء يصير محرما بالكل :

اللهو : ينقلب بال مداومة عليه كليا إلى الحرام (الإصرار على الصغائر كبائر)

3- المباح بالجزء يصير مكروها بالكل :

التنزه وسماع المباح : يروح عن النفوس ولكن الاشتغال به في معظم الوقت مكروه .

4- المباح بالجزء يصير واجبا بالكل :

الأكل، البيع، الحرف : مباح، ولكن بتركه كليا تضطرب الحياة فيصير الترك محرما .

5- المباح بالجزء يصير محرما بالكل :

الضرب و التقريع للتربية والتنبيه : مباح لكن الزيادة على قدر المصلحة حرام .



الحكم الوضعي

مفهومه

“ خطاب الله تعالى الوارد بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً ”

أنواعه

المانع

الشرط

السبب

الحكم الوضعي : (1) - السبب

1- مفهومه

“ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته”

“الوصف الظاهر المنضبط الذي دل السمع على كونه معرفا للحكم الشرعي”

2- مثاله :

- الزوال : سبب لوجوب صلاة الظهر .
- رؤية الهلال : سبب لوجوب الصوم .
- النصاب : سبب للزكاة .
- عقد البيع : سبب لنقل الملكية .



الحكم الوضعي : (2) - الشرط

1- مفهومه

“ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته”

2- مثاله:

- **الطهارة** : شرط لصحة الصلاة؛ يلزم من عدمها عدم الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة. فقد يتوضأ ولا يصلي ..
- **الإحصان** : الذي هو سبب وجوب رجم الزاني ينتفي الرجم لانتفائه، فلا يرجم إلا المحصن.
- **الحول** : شرط لوجوب الزكاة .
- **القدرة على التسليم** : شرط في صحة البيع .
- **الزوجية** : شرط لإيقاع الطلاق .

إذا لم يوجد الشرط لم يوجد الحكم ، ولكن لا يلزم من وجود الشرط وجود الحكم .





الحكم الوضعي : (3) - المانع

1- مفهومه

“ما يلزم من وجوده عدم الحكم أو بطلان السبب”

2- مثاله :

- الدين : مانع من وجوب الزكاة ،
 . رغم تحقق السبب وهو النصاب ،
 . ورغم تحقق الشرط وهو الحول .
- الأبوة : مانعة من إقامة القصاص . رغم تحقق القتل وشرطه .
- القتل : مانع من الإرث، رغم تحقق الشرط (تحقق الحياة) والسبب (الزوجية) .
- اختلاف الدين : مانع من الإرث، رغم تحقق الشرط (تحقق الحياة) والسبب (الزوجية) .



الحكم الوضعي : (3) - المانع

3- تطبيق (الإرث)

المانع	الشرط	السبب
القتل ، عدم الاستهلال ، الكفر ، اللعان ..	- حياة الوارث بعد وفاة الموروث. - موت الموروث حقيقة أو حكما	الزوجية ، القرابة

□. قد يتحقق في الشخص سبب الإرث (القرابة) ويتحقق فيه الشرط (حياته بعد وفاة موروثه) ولكن يمنعه من الإرث : قتله عمدا للموروث ، أو عدم استهلاله من الإرث.

□. لا يستحق الشخص الإرث لعدم سببه : ولو تحققت فيه شروطه وانتفت موانعه . فمن ليس زوجا أو قريبا فلا يرث رغم وجود شروط الارث فيه وانتفاء موانعه منه .

□. لا يستحق الشخص الإرث رغم وجود السبب وانتفاء المانع: إذا لم يتحقق فيه الشرط؛ فالزوجة لا ترث إن ماتت قبل الزوج لانعدام الشرط وهو تحقق حياتها بعد وفاة الموروث. رغم وجود السبب وهو الزوجية، ورغم انتفاء الموانع.

